E/1997/92
30 June 1997
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧

البند ١ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

موضوع للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية
لعام ١٩٩٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

مذكرة من الأمين العام

١- قررت الجمعية العامة، في الفقرة ٥٣ من المرفق الأول من قرارها ٢٢٧/٥٠، أنه فيما يتعلق بموضوع المناقشة العامة التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى، "ينبغي أن يقدم رئيس المجلس، بعد التشاور مع الدول الأعضاء، والتشاور، عن طريق الأمين العام، مع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، اقتراحاً بموضوع البحث في العام التالي في دورة المجلس الموضوعية السنوية. ويجري المجلس في تلك الدورة مشاورات بشأن موضوع الجزء الرفيع المستوى بغية التوصل إلى قرار، إذا أمكن ذلك، خلال الدورة الموضوع، ولكن في موعد لا يتجاوز الدورة المستأنفة في الخريف التالي للدورة السنوية". وتقدم هذه المذكرة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وبناء على طلب رئيس المجلس، من أجل تيسير مشاوراته مع الدول الأعضاء.

أولاً- مقترحات الدول الأعضاء

٢- استشار الأمين العام الدول الأعضاء من خلال رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧، ونتيجة لذلك، تلقى المقترحات التالية بشأن انتقاء الموضوع:

(أ) مجموعة الـ ٧٧ والصين: العمالة وهجرة القوى العاملة في سياق عملية العولمة والتحرير؛

(ب) الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: الأبعاد الجديدة للتعاون الدولي في مجال التنمية: اقترح الاتحاد الأوروبي أن يكون الهدف هو التركيز على تعزيز الشراكة من أجل التنمية وإيجاد توازنات جديدة في التعاون في مجال التنمية (على سبيل المثال بين التعاون المتعدد الأطراف والتعاون الثنائي؛ وبين دور الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبين بناء القدرات وأشكال التعاون الأخرى) بتحليل التغيرات التي طرأت على السياقين الدولي والوطني واستخلاص الدروس منها فيما يتصل بالتعاون في مجال التنمية. وينبغي التصدي بوجه خاص، في هذا الشأن، لاحتياجات أفقر البلدان؛

(ج) الاتحاد الأوروبي، كموضوع بديل: النهوض بالمرأة وتنفيذ منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وسيكون هذا استجابة للطلب الذي تقدم به المؤتمر نفسه. ويمكن التوكيد على التنفيذ على الصعيد الوطني؛

(د) الأردن: التمويل والتنمية المستدامة؛

(هـ) المغرب: اقترح خمسة مواضيع ممكنة:

١- العلاقة بين الخيارات الاقتصادية والتغير التكنولوجي والبطالة؛

٢- العلاقة بين نقل مواقع الأنشطة إلى البلدان النامية وزيادة البطالة في البلدان المتقدمة؛

٣- قيود ميزانيات الحكومات وأثرها على فئات المجتمع الضعيفة والمهمشة؛

٤- أثر شبكات الأمان وبرامج مكافحة الفقر على إعادة تأهيل السكان المهمشين؛

٥- دور الدولة والمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين في مجال إقامة مجتمع أكثر إنصافاً يحترم حقوق الإنسان الأساسية، وخاصة في تعزيز الوسائل التي تكفل لكل إنسان الحق في أن يعيش بكرامة؛

(و) رومانيا: توسع التكنولوجيات والشبكات العالمية للمعلومات - التعاون الدولي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول (كوسيلة لتمكين المجلس من الارتكاز إلى عمله السابق في هذا المجال، وتناول تعقيدات التعاون الدولي المرتبطة بوجود عدد كبير من الجهات الفاعلة، وبحث جوانب مثل التمويل وتحقيق الاتساق التقني والتدريب)؛

(ز) واقترح الكرسي الرسولي ثلاثة مواضيع ممكنة:

١- التعاون الدولي من أجل تقاسم الدراية التقنية، فضلاً عن تقييم الموارد البشرية داخل أفقر البلدان والفئات الاجتماعية؛

٢٤ التعاون الدولي في مكافحة مختلف أشكال النشاط الاقتصادي الإجرامي (انتهاك قوانين مكافحة الاحتكارات، والتهرب من الضرائب، وإنشاء اتحادات لأهداف غير مشروعة، وإنشاء الشركات كواجهات للأنشطة غير المشروعة، وغسل الأموال، وما إلى ذلك)؛

٣٢ من الاقصاء إلى المشاركة: التعاون الدولي من أجل تعزيز أشكال وأدوات المشاركة الشعبية في حياة المجتمع على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي والدولي.

ثانياً- مقترحات هيئات منظومة الأمم المتحدة

٣- استشار الأمين العام هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة من خلال رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧؛ ونتيجة لذلك، تلقى المقترحات التالية بشأن اختيار الموضوع:

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي: العولمة؛

(ب) صندوق الأمم المتحدة للسكان: اقترح أربعة مواضيع ممكنة يمكن أن تكون لها قيمة آنية في سياق عدة عمليات استعراض مقبلة للمؤتمرات الدولية:

١٤ حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان للمرأة (وتجمع بين سياق مؤتمر استعراض حقوق الإنسان المقرر عقده في عام ١٩٩٨ وسياسات التزام الأمين العام لمسألة مراعاة الجنسين)؛

٢٤ العملية الشاملة لاستعراض المؤتمرات (وتجمع بين سياق متابعة أنشطة المؤتمرات وسياسات مختلف عمليات الاستعراض المقررة)؛

٣٣ أثر الخدمات الاجتماعية الأساسية ومضمونها (لاتاحة إمكانية إجراء دراسة مركزية للمؤتمرات العالمية وأثرها على القطاع الاجتماعي)؛

٤٤ تطور مفهوم الـ ٢٠/٢٠، كنتيجة للمؤتمرات العالمية، والعمل المتوخى في المستقبل؛

(ج) الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية: تكنولوجيا المعلومات وأثرها على قطاع التنمية (كمناسبة لبحث المجلس وضع نهج استراتيجية ازاء مسألتها اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات العالميين، مع وضع توصيات لجنة التنسيق الإدارية بهذا الشأن في الاعتبار (انظر E/1997/54 و Corr.1)؛

(د) برنامج الأمم المتحدة للبيئة: المحيطات، من منظورات مختلفة، مثل قانون البحار، والبيئة البحرية، والاستخدام المستدام؛

(هـ) برنامج الأغذية العالمي: تدابير الإصلاح والإنعاش التي يتم اتخاذها تحت إشراف رؤساء مختلف هيئات الأمم المتحدة (كمناصفة ليقاسم أعضاء الأمم المتحدة التقدم الهام الذي تم، والذي يمكن، احرازه ضمن الهياكل والولايات القائمة):

(و) اليونسكو: دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز بناء القدرات الوطنية (كمجال ذي أولوية لتهيئة بيئة مواتية للتنمية).

ثالثاً - مقترحات الهيئات الحكومية الدولية

٤- طلب كل من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^(١) والجمعية العامة^(٢) إلى المجلس أن يكرس قبل عام ٢٠٠٠ لمسألة مراعاة الجنسين جزءاً رفيع المستوى وجزءاً متعلقاً بالتنسيق وجزءاً متعلقاً بالأنشطة التنفيذية. وعليه، كان الموضوع الشامل في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس في عام ١٩٩٧ هو دمج منظور الجنسين في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نظر المجلس عام ١٩٩٦ في دمج منظور الجنسين في أنشطة القضاء على الفقر.

٥- وجاء في جدول أعمال الموئل الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) أنه "يمكن للمجلس أن ينظر في تكريس جزء رفيع المستوى، قبل عام ٢٠٠١، للمستوطنات البشرية ولتنفيذ جدول أعمال الموئل"^(٣). وطلبت أيضاً لجنة حقوق الإنسان إلى المجلس أن يبحث مسألة الحق في التنمية في أحد أجزاء الرفيعة المستوى^(٤). وطلب إلى المجلس، في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات (قرار الجمعية العامة ٤٦/١٥١، المرفق)، أن يكرس جانباً من جزئه الرفيع المستوى لتنفيذ البرنامج الجديد وذلك قبل أن تجري الجمعية العامة، في عام ٢٠٠٢، الاستعراض والتقييم النهائيين لذلك التنفيذ.

رابعاً - العناصر الواجب أخذها في الاعتبار لدى انتقاء الموضوع

٦- قد يضع المجلس في الحسبان، لدى انتقاء موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته، الاعتبارات التالية:

(أ) يجوز أن يختار المجلس موضوعاً اقتصادياً رئيسياً و/أو من مواضيع السياسة العامة الاجتماعية ذات الأهمية من حيث صلتها بالأحداث الجارية؛

(ب) ينبغي أن يسمح الموضوع باعتماد نهج متكامل ومتعدد التخصصات؛

(ج) ينبغي أن يتيح الموضوع للمجلس الانتفاع إلى أقصى قدر من مشاركة الوزراء ومن وجود رؤساء الوكالات، والصناديق والبرامج، والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات التجارية والمالية الدولية؛

(د) ينبغي أن توفر مداوات الجزء الرفيع المستوى قوة دفع سياسية لإيجاد مجالات للتقارب في الآراء وتسهيل النظر في المسائل المثارة، بما في ذلك نشوء توصيات جديدة بشأن القضايا (قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥، المرفق، الفقرة ٥(د)١٠).

(هـ) ويمكن التذكير أيضاً بأنه إذا ما برز موضوع عاجل للغاية وذو أولوية عالية يصلح أن يكون موضوعاً للجزء الرفيع المستوى، فللمجلس أن ينظر، حسب الاقتضاء، في ذلك الموضوع بوصفه موضوعاً إضافياً للمناقشة في الجزء الرفيع المستوى (قرار الجمعية ٢٢٧/٥٠، المرفق الأول، الفقرة ٥٣).

خامساً- مقترحات الأمين العام

٧- استناداً إلى الاعتبارات والمقترحات سالفة الذكر، يقترح الأمين العام انتقاء أحد الموضوعين التاليين، وهما من مواضيع الساعة ومناسبان من حيث التوقيت والمضمون كموضوعين للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس:

(أ) الأبعاد الجديدة في التعاون الدولي في مجال التنمية؛

(ب) العمالة وهجرة القوى العاملة.

٨- ويستطيع المجلس، بتكريس الجزء الرفيع المستوى من دورته للأبعاد الجديدة للتعاون الدولي في مجال التنمية، أن يساهم في تجديد الحوار المتعلق بتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية من خلال الشراكة، الذي قررت الجمعية إطلاقه (القرارات ٩٥/٤٩ و ١٢٢/٥٠ و ١٧٤/٥١)، استناداً إلى الخطة المتعلقة بالتنمية التي اعتمدت مؤخراً. وسيكون ذلك أيضاً فرصة ليتناول المجلس إنشاء شراكات جديدة من أجل التنمية وليستند إلى العمل المتعلق باشتراك المنظمات غير الحكومية في التنمية، آخذاً تجارب مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة في الحسبان.

٩- أما موضوع العمالة وهجرة القوى العاملة، فقد عاجله أيضاً عدد من المؤتمرات الدولية، ولا سيما المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. والهجرة الدولية مجال يعتبر فيه التعاون الدولي أمراً سياسياً، وهو مجال تشمله في آن واحد ولايات وأنشطة كيانات عدة في منظومة الأمم المتحدة. وقد أجريت مناقشة واسعة حول العلاقة بين الهجرة والعمالة في البلدان المرسلات والبلدان المتلقية، وحول المركز الاجتماعي والاقتصادي للعمال المهاجرين في البلدان التي يقصدونها. ولوحظ أيضاً اتجاه عام نحو تعزيز دور الدولة في مراقبة قبول العمال الأجانب وإقامتهم واعدادهم إلى الوطن من خلال التشريعات واجراء الإصلاحات الإدارية. ومن شأن قيام حوار رفيع المستوى في المجلس أن يساهم في مناقشة هذه القضية والقضايا الأخرى المتصلة بها. ويمكن أن يستند هذا الحوار أيضاً إلى نظر الجمعية في موضوع الهجرة في دورتها الثانية والخمسين.

الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20/Rev.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرات ٣١٣-٣١٥.
- (٢) قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠، الفقرة ٢٣؛ وقرارها ٦٩/٥١، الفقرة ٣٥.
- (٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٢٢٠.
- (٤) أوصت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٧/١٩٩٥ المتعلق بالحق في التنمية بأن يكرس المجلس في أقرب وقت ممكن الجزء الرفيع المستوى من إحدى دوراته الموضوعية لتقييم تنفيذ إعلان الحق في التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أعمال المؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة الأخرى. الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٣، والتصويبات (E/1995/23 و Corr.1 و2)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

- - - - -